

وفاة 110 أشخاص من المجاعة في الصومال خلال يومين

قال رئيس الوزراء الصومالي إن نحو 110 أشخاص في جنوب الصومال لقوا حتفهم على مدى الثماني والأربعين ساعة الماضية بسبب المجاعة والإسهال وكلاهما نتيجة للإصابة بالجفاف.

وقال مكتب رئيس الوزراء حسن علي خيري: "إنه موقف صعب للغاية وماشيتهم.. بعض الناس عانوا من المجاعة والإسهال في آن واحد.. وخلال

الثماني والأربعين ساعة الماضية توفي 110 أشخاص بسبب المجاعة والإسهال في منطقة باي".

هذا ودعت الحكومة الصومالية كل الصوماليين حيثما كانوا إلى تقديم المساعدة وإناذ أخوانهم الذين يواجهون الموت.

وفي عام 2011م مات نحو 260 ألف شخص جوعاً في الصومال.

الميثاق

وكيل مصلحة الجمارك لـ «الميثاق»:



نحترم أي بيان جمركي يصدر من أي منفذ شريطة أن يكون كاملاً

ضدي تعسف ونحن معه في هذا.

تم الإفراج عنها

هل فتح ميناء الحديد سيحل هذه المشكلة؟

- بالنسبة للبضائع القادمة عبر ميناء الحديد لا يتم اعتراضها كونها مستوفاة.. هناك من سعى لإرباك عملاً من خلال ادخال القاطرات القادمة من الحديد دفعة واحدة مع ذلك تم الإفراج عنها بعد التأكد من استيفاء البيانات الجمركية التي يحملونها وأصدرنا توجيهات بعدم اعتراض القاطرات التي لديها بيان جمركي من منفذ الحديد.

أكثر من 13 مليار ريال

ما حجم الإيرادات التي حققها مصلحة الجمارك من ترسيم السيارات؟

- بالنسبة لترسيم السيارات النماذج التي دخلت البلاد أكثر من ثلاثة عشر مليار ريال حتى الآن من تاريخ 16 أكتوبر 2016م ونحن أوقفنا عمل اللجان التي كانت منشأة في المحافظات في تاريخ 31 يناير الماضي، واستمر بنا بالترسيم بنفس الآلية في المكاتب الجمركية مثل مكتب صنعاء ومكتب الحديد ومكتب صنعاء وبإمكان أي شخص أن يرسم سيارته وفق الآلية المعتاد عنها في 16 أكتوبر 2016م العمل مازال سارياً وقرار وزير المالية الأخير المتعلق بهذا الأمر اقتصر العمل في المكاتب وأوقف عمل اللجان فقط.

تم تعديل القرار

ماذا عن السيارات التي دخلت البلاد بعد قرار التخفيض هل ترسم بنفس الآلية أم أن قرار التخفيض يخص السيارات التي دخلت البلاد قبل القرار؟

- القرار رقم 48 لسنة 2016م الصادر من القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء كان في أحد بنوده أن التخفيض يسري الترسيم إلى ما قبل صدور القرار أي السيارات التي دخلت قبل قرار الترسيم، بعد ذلك تم تعديل القرار وأصبح الأمر يسري على كل السيارات التي تدخل البلاد حتى في الوقت الحاضر.

خزينة الدولة ضحية

هل هناك تواصل بين رئاسة المصلحة وفروعها في مختلف المحافظات وتحديداً الواقعة تحت سلطة الاحتلال؟

- عندما صدر قرار الترسيم تم تعميمه على كل المنافذ اليمنية، ولم نرق بين منفذ وآخر ولكن سلطات العدوان رفضوا أن يطبقوه، وفي 19 ديسمبر 2016م بلغنا أنهم بدأوا بالتخفيض بنفس الآلية وحددوا الفترة بثلاثة أشهر فقط.

اتضح لنا أن سلطات الاحتلال تفرض عليهم العمل بالمكاييد ويريدون أن يجعلوا من خزينة الدولة ضحية.

لا رسوم إضافية

كلمة أخيرة أو رسالة توجهونها عبر صحيفة «الميثاق»؟

- للأسف التجار لا رقابة عليهم يرفعون الأسعار بسبب أوضاع سبب.. ومن خلالكم أؤكد للجميع أنه ليس هناك رسوم إضافية، نحن نستوفي ما هو ناقص للخزينة العامة وفقاً للقوانين والقرارات النافذة من سنوات ووجدنا أن هناك قاطرات تأتي من منافذ برسوم ضعيفة جداً.. نجد البيان الجمركي يتكلم عن مائة وحدة والقاطرة فيها ثلاثمائة وحدة، الفارق كبير جداً، إضافة إلى عدم تطبيق القائمة المستثناة ونحن الآن بصد إنشاء مكاتب رقابة جمركية في المحافظات الأخرى لأن التهريب أصبح واسعاً جداً والسوق تؤكد هذا الأمر.

ومن خلالكم أودع كل المواطنين من تجار ومستوردين ومستهلكين أقول لهم نحن نواجه عدواناً إجرامياً على الشعب اليمني ليس على فئة دون أخرى، لذا علينا أن ندافع عن أنفسنا بكل الوسائل.. وحماية الخزينة العامة وحقوقها جزء من الدفاع عن الوطن.



أوضح وكيل مصلحة الجمارك الأستاذ يحيى الأسطى طبيعة الخلاف بين تجار أمانة العاصمة ومصلحة الجمارك.. وقال: إن الإجراءات التي اتخذتها المصلحة تأتي تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء رقم 8.9.10.11 وبموجبها أعادت تشكيل الحزام الأمني لأمانة العاصمة.. وأضاف: ليس هناك رسوم إضافية وما تقوم به هو استيفاء ما هو فاقد للخزينة العامة حيث وجدنا أن الترسيم في المنافذ الجمركية الواقعة تحت سيطرة العدوان لا يتم بصورة قانونية فهناك الكثير من الفوارق في الكميات بين البيان الجمركي والذي يحمله من البضاعة الموجودة في القاطرة إضافة إلى عدم تطبيق القائمة المستثناة المقررة من مجلس الوزراء..

تفاهت أكثر حول الخلاف القائم بين مصلحة الجمارك وتجار أمانة العاصمة في هذا اللقاء:

لقاء/ فيصل الحزمي

سلطات الاحتلال رفضت تطبيق القائمة المستثناة لإدراكها أن اليمن سوق للمنتجات السعودية

الغرفة التجارية بالأمانة أيدت إجراء اتنا.. وهناك من يحاول شرعنة التهريب

نلاحظ فوارق كبيرة بين البيان الجمركي والبضاعة الموجودة في القاطرات

حماية الخزينة العامة وحقوقها جزء من الدفاع عن الوطن

المقدمة من اليمن ولكنهم لم يوصوا بتطبيقها وظلت مجمدة وعندما جئنا في عام 2016م وجدناها موجودة على الطاولة أحياناً وقد مناهلها للمجلس السياسي الذي أخذها بعين الاعتبار ووافق على تطبيقها ولكن عندما عممنا على المنافذ الجمركية سلطات العدوان رفضت تنفيذها في المنافذ الواقعة تحت سلطتها الأمر الذي دفعنا ونحن أكثر إلى تطبيقها هنا وبالتالي هناك العديد من السلع التي تأتي مأخوذ عليها نسبة جمركية بواقع 52% فقط ويتم إعفاء 48% لذا كان لزاماً علينا فرض هذه الرسوم وفقاً لقرار المجلس السياسي ومجلس الوزراء وهذا حق من حقوقنا.. يأتي تاجر يقول إنه دخلت صنعاء قاطرة واحدة وهذا البيان الجمركي فيه إحدى عشرة قاطرة فرددنا عليه واجتمعنا مع الإخوة في الاتحاد العام للغرف التجارية وأكدنا لهم أننا نحترم البيان الجمركي من أي مكان يصدر من الجمهورية اليمنية شريطة أن يكون كاملاً ولا يمكن أن استثنى فلياً واحداً ولكن إذا جاء ناقصاً تخضع باقي القاطرات كلها لاستيفاء الجمرل حتى لو كانت مشتتة على الجمهورية كلها.. نحن نتعامل مع بيان جمركي وليس مع قاطرات نتعامل كدولة وبالتالي الوضع متكامل وإذا وجدنا مع التاجر بياناً جمركياً كاملاً نحترم البيان ويسمح بدخول البضاعة إذا ما ألداه بيان جمركي ناقص نقوم باستيفاء

البيان وعليه أن يلتزم بهذا.

الغرفة التجارية اعتبرت هذا الإجراء غير قانوني والمنافذ في المحافظات الجنوبية اعتبروا هذا ترويضاً للإفلاس؟

- بالعكس هم الذين رفضوا تطبيق القائمة المستثناة لأنهم تحت سلطة السعودية التي تدرج أن اليمن سوق للمنتجات السعودية والإماراتية ولذلك نحن نستوفي للخزينة العامة ما هو فاقد ومعظم القاطرات القادمة من المنطقة الحرة مستوفاة.. وبالنسبة لموقف قيادة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة كنا قد جلسنا مع الشيخ محمد صالح نائب رئيس غرفة الأمانة وأكد دعمه لنا وقال: «نحن ندعمكم ومع استيفاء حقوق الخزينة العامة ونحن ضد التهريب ونريد آلية أكثر بساطة..» وفضلنا جلسنا مع الشؤون الفنية والشيخ محمد صالح ووضعنا آلية سلسة ووافق عليها وقال إنه سيرعها على التجار وسيأتي يوم السبت أو الأحد نتوقع على هذا المحضر ولكن فوجئنا يوم الخميس بإصدار الغرفة التجارية بأمانة العاصمة بياناً بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع قيادة الغرفة وأنا لا أشك بنائب رئيس الغرفة الأستاذ الشيخ محمد صالح ولكن ربما هناك من يريد أن يشرعن التهريب وأنا على يقين أن قيادة غرفة الأمانة مازالت على موقفها الداعم لإجراء اتنا وحريصون على استيفاء حقوق الدولة ولكنه

أصدرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بياناً أتممت فيه المصلحة بتجاوز القانون بإلغاء وشطب جميع الإجراءات والتعاملات الجمركية التي تم استيفائها في المنافذ البحرية والبرية للجمهورية واستبدالها بإجراءات جديدة في مداخل العاصمة صنعاء.. هل لكم أن توضحوا لنا طبيعة الخلاف بين التجار ومصلحة الجمارك؟

- نشكر صحيفة «الميثاق» على اهتمامها بمثل هذه الأمور التي المرتبطة بالمجتمع، وحول سؤالك هناك لفظ وعدم توعية بما يجري، والحقيقة أن مصلحة الجمارك عندما انطلقت في تنفيذ أعمال مكافحة التهريب هي أساساً تحركت بموجب قرارات مجلس الوزراء رقم 8.9.10.11 والذي بموجبها أعادت تشكيل الحزام الأمني لأمانة العاصمة أو ما سمي في القرار نقاط التبضع وإنشاء قرار آخر غرفة عمليات لمصلحة الجمارك برئاسة وكيل الضابطة الجمركية وممثلين عن وزارة الدفاع والداخلية والأمن السياسي والأمن القومي ومصلحة الضرائب ووزارة الشؤون القانونية، غرفة العمليات تم تفعيلها من نهاية شهر يناير الماضي، والآن يتم إدخال القاطرات الواردة بالذات من المنافذ الجمركية الواقعة تحت سيطرة العدوان حيث إن الترسيم الجمركي في تلك المنافذ لا يتم بالصورة القانونية، هناك الكثير من الفوارق في الكميات بين البيان الجمركي الذي يحمله والبضاعة الموجودة في القاطرات وهناك أيضاً فوارق في الكم بموجب منشورات وتعاميم رئاسة المصلحة إضافة إلى ذلك فإن مصلحة الجمارك عمت في تاريخ 7 ديسمبر 2016م بتطبيق القائمة المستثناة المقررة من مجلس القانين بأعمال مجلس الوزراء والذي كان بموجب قرارات المجلس السياسي الصادرة في 18 سبتمبر 2016م هذه القائمة المستثناة من الخفض التدريجي للمنتجات العربية التي بموجب الاتفاقية العربية اليمن حصلت على هذه القائمة وتم اعتمادها من مجلس الجمعية العربية في عام 2012م.. اليمن تكبدت خسائر كبيرة جداً من الخفض التدريجي بلغت في نهاية يونيو 2016م ستين مليار ريال.

قائمة مستثناة

بطبيعة الحال الكل يعرف أن اليمن أوقفت الخفض عام 2008م وتوقف عند نسبة 48%، وفي عام 2012م تقدمت اليمن عبر وزارة الصناعة ومصلحة الجمارك بقائمة من مائة صنف لمواد وسلع لم تخضع لآعفاء أو الخفض التدريجي وكانت منطقياً لحماية المنتجات المحلية أضاف إلى ذلك عدم التزام مجلس الجمعية العربية بتنفيذ عودته والتزاماته والذي تعهد ببناء بنية تحتية لمصلحة الجمارك وتعويض اليمن عن خسائرها الناجمة عن هذه الاتفاقية والكثير من الوعود التي قدموها لليمن مقابل دخولها ضمن هذه الاتفاقية، دخلنا ضمن هذه الاتفاقية، ولم يقدموا لليمن أي شيء مع ذلك الاتفاقية لم تلغ وكل ما في الأمر أن اليمن استخدمت حقها في المادة 15 من تلك الاتفاقية والتي تعطي الحق لاية دولة عضواً أن تقدم قائمة مستثناة من الخفض التدريجي ودولة الجزائر سبقتنا في هذا الأمر.. وقدمت قائمة بألف وسبعمئة سلعة ولم تستشر حتى الجمعية العربية، ونحن قدمنا قائمة بمائة سلعة فقط وهناك سلع كثيرة تخضع للخفض التدريجي كثير منها منتجات محلية في اليمن وافقت الجمعية العربية في عام 2012م على القائمة

التجار ورجال الأعمال يشكون ابتزاز وتعتسف «الرقابة الجمركية»

صنعاء- «الميثاق»

تصاعدت حدة الخلاف بين التجار ورجال الأعمال من جهة ومصلحة الجمارك من جهة أخرى، على خلفية الإجراءات غير القانونية والزدواج الضريبي والابتزاز والتعتسف الذي تمارسه «غرفة الرقابة الجمركية» والذي وصل إلى حد القتل، ما ينذر بحوادث أزمة كبيرة من شأنها أن تؤثر سلباً على استقرار السوق واحتياجات المواطنين من المواد الأساسية والغذائية.

ودانت واستنكرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الجريمة الشنعاء التي أقدمت عليها عصابة مسلحة في جولة عمران بالأمانة، حيث تم اللحاق بإحدى السيارات التي تحمل بضائع تجارية منقولة من أحد المخازن التجارية ومستوفاة لجميع الإجراءات الجمركية من المستورد، وسبق أن تم شراؤها من أحد تجار الجملة ونقلها على سيارة صغيرة من مخزن المستورد، حيث تم إطلاق النار على السائق ومعاونه مما تسبب في مقتل السائق «حسين قحيم» وإصابة المعاون إصابة بالغة استدعت نقله إلى العناية المركزة في إحدى المستشفيات في العاصمة.

وقالت الغرفة التجارية الصناعية في بيان- تلقت «الميثاق» نسخة منه- إن هذه الأفعال والجرائم ما هي إلا نتيجة منطقية لإجراءات الجبونية التي استحدثتها مصلحة الجمارك على طرق النقل التجارية ومداخل المدن الرئيسية، بل امتدت الجرائم والتقطعات والابتزاز وما لحقت بالشاحنات التجارية الصغيرة والكبيرة إلى شوارع وأزقة المدن، حتى أصبحت مرتعاً للعصابات المسلحة التي تستوقف القاطرات والشاحنات والسيارات

التجارية باسم مصلحة الجمارك، بغرض ابتزازهم ونهب أموالهم خلافاً للإجراءات القانونية الصحيحة. ودعت الغرفة مصلحة الجمارك إلى «التعقل والالتزام بقانون الجمارك النافذ وحصر الإجراءات الجمركية على الدوائر الجمركية في المنافذ البحرية والبرية فقط، كونها هي المحل والمكان الصحيح قانوناً لاستيفاء الإجراءات الجمركية».

وأكدت أن نقل الإجراءات الجمركية إلى الطرق التجارية ومداخل المدن وشوارعها وأزقتها إجراء خاطئ بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأداة مجنونة لإشاعة الفوضى والابتزاز والتجارت والمواطنين وأكل أموالهم بالباطل. وطالبت الغرفة التجارية رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى ورئيس مجلس الوزراء، بضبط ومحاسبة من تسبب بهذه الفوضى وإحالتهم إلى النيابة المختصة تمهيداً لمحاكمتهم جنائياً ومدنياً. وحملت مصلحة الجمارك كامل المسؤولية القانونية عن هذه الجريمة الشنعاء، وجميع النتائج والتداعيات المستقبلية للقرارات غير الدستورية لمصلحة الجمارك، داعية جميع التجار ورجال الأعمال إلى «التكاتف والتلاحم والصبر حتى يتم حل الإشكالية».

إلغاء الغرفة الجمركية

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزیز بن جيتور وجه في رسالة إلى وزير المالية والنقطة والمعادن بإلغاء الغرفة الجمركية التي أنشئت في 5 فبراير الماضي في ميناء الحديد، وإزالتها نظراً لخطورة

«الفار» يبحث عن ملجأ في شرق آسيا بعد طرده من الإمارات والسعودية

مراقبون: دول العدوان تخلت عن هادي ومحمد نايف رفض مقابلاته

يدفع هادي ثمن توريطة السعودية بالعدوان على اليمن والبداية من مطار عدن

عودة ولد الشيخ إلى المنطقة.. وصنعاء تؤكد ألا حوار مع الخونة والمرترقة ■ السفير الأمريكي يدق المسمار الأخير في نعش «هادي»



صباح خالد الصباح التأكيد على موقف دولة الكويت الداعم لكافة الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص لإعادة الأمن والاستقرار في ربوع اليمن.

ويأتي هذا اللقاء في إطار جولة جديدة لتحريك الملف السياسي اليمني.. هذا ويتوقع أن يزور المبعوث الدولي عدداً من العواصم في المنطقة بهدف استئناف المشاورات بين الأطراف السياسية اليمنية، بيد أن رئيس المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح وكذلك حكومة الإنقاذ الوطني أعلنوا رفضهم الحوار مع العملاء والمرترقة وأن اليمن لن تتجاوز إلا مع الدول المعتدية وفي المقدمة السعودية، الأمر الذي يجعل مهمة ولد الشيخ على المحك وأمام تحديات جديدة سيما وأن الجهود التي بذلها طوال الفترة الماضية نسفها الفار هادي ورفض كل المبادرات والمقترحات بما فيها أفكار «كيري».. وفي دق آخر مسمار في نعش الفار هادي أكد السفير الأمريكي لدى اليمن ماثيو تولو- في حوار صحفي نشر السبت- أن الإدارة الأمريكية الجديدة تتسلم خطة كيري في دون تغيير، وأن ما من خيار لحل عسكري متاح أمام أي من الأطراف المتنازعة وأن الحل الوحيد يتأتى من مفاوضات السلام.

سيطرته على مطار عدن، في إشارة واضحة إلى طي صفحته إلى الأبد.. مشيرة إلى أن من السخرية أن تتفرغ قيادة العدوان لبحث ملف مطار عدن مع هادي، فليداهم قضائياً أهم من تضييع وقتها في موضوع كهذا.

الجدير بالذكر أن هذه التطورات تأتي كنتيجة طبيعية بعد أن شعرت دول العدوان بأن هادي وجماعة الإخوان المسلمين وطوهم في الحرب على اليمن ليس ذلك فحسب بل إن الفار يسعي ومن أجل تمديد بقائه إلى إشغال حرب ضد الإمارات وزج بعناصر القاعدة المرتبطة بالمخبرات السعودية في المواجهات العسكرية التي شهدتها عدن مؤخراً.

إلى ذلك أعادت الأزمة اليمنية إلى صدارة الاهتمامات الدولية حيث شهد الأسبوع الماضي عقد ندوات في روسيا الاتحادية وبريطانيا وألمانيا أجمعت على أهمية حل الأزمة اليمنية سلمياً والتخلي عن الخيار العسكري، وتزامن ذلك مع عودة المبعوث الدولي السيد اسماعيل ولد الشيخ إلى المنطقة حيث التقى -أمس الاحد- مع الشيخ صباح خالد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مقر الوزارة.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية الكويتية «كونا» فقد جرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات في اليمن والجهود الدولية الهادفة لإيجاد حل سياسي شامل.. ووجدد الشيخ

أجبرت السعودية الفار هادي على مغادرة الرياض كشخص غير مرغوب البقاء، فيه على أرضها بعد أن أعطته مهلة عدة ساعات للتوجه إلى أية دولة أخرى.

وذكرت مصادر سياسية لـ «الميثاق» أن الفار هادي الذي زار منتصف الأسبوع الماضي دولة الإمارات والتي لم تسمح له بالبقاء على أرضها أكثر من خمس ساعات ورفض كبار المسؤولين مقابلاته، أجبر على التوجه إلى الرياض التي أصبح غير مرغوب فيها أيضاً حيث فشلت كل محاولاته في اللقاء بأي من المسؤولين السعوديين بعد رفض محمد نايف مقابلاته رغم طلبه السماح له بالمكوث في أحد الفنادق في أن يعود الملك سلمان، إلا أن طلبه قوبل بالرفض وتحذير واضح أن عليه أن يغادر السعودية، وإن كان يرغب في الالتقاء بالملك فعليه أن يلحق به إلى شرق آسيا، فأجبر الفار هادي على التوجه إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا على أمل أن يوافق ملك السعودية على اللقاء به.

وقالت المصادر السياسية: إن الفار هادي أصبح يبحث عن وساطة سعودية أو إماراتية لإيجاد ملجأ له في أي دولة في العالم بعد أن أصبح يشعر بقرق نهايته وأنه يواجه نفس المصير الذي واجهه شاه إيران.

وأضافت المصادر: إن دول تحالف العدوان تخلت عن هادي ولم تعد ترغب بأن يفرض